آليات التداولية في الخطاب
الخطاب الأدبي أنموذجاً

عبدالقادر عواد

لقد طفقت النظرية التداولية تتبلور حديثا في إطار اللسانيات، فأصبحت موضوعا مألوفا في تحليل الظاهرة اللغوية/الكلامية، يمتلك أسسه المنهجية كما يمتلك مقوّماته ومفاهيمه ومصطلحاته، ومن ثمّ فإنّ التداولية (La pragmatique) قد اغتدت من أحدث فروع العلوم اللغوية في اعتنائها بتحليل «عمليات الكلام بصفة خاصة ووظائف الأقوال اللغوية وخصائصها خلال إجراءات التواصل بشكل عام»(1)، بمعنى أنّها تنشغل في الأساس بدراسة فعل الكلام ومعالجة وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها، بحيث تجعل شغلها الأول البحث في تلك الشروط الضرورية واللازمة كي تكون الأقوال اللغوية مقبولة وناجحة وأيضا مناسبة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم(2).

إنّ ظهور هذا الفرع العلمي في الدراسات الألسنية كان في الواقع وليد طرح جديد في الاهتمام بجانب مهمّ من التواصل البشري، جاء ليسهم في تفعيل النشاط اللغوي ووظائفه، وذلك كون اللسانيات ظلّت خلال فترة طويلة من الزّمن تكتفي بقسمين تقليدين أساسيين هما «(النحو التركيبي»

وهو يدرس علاقة العلاقات اللغوية بعضها ببعض و«الدلالية» وهو يبحث في علاقات العلامات اللغوية بالمعاني التي تدلّ عليها، وكان هذان الفرعان يطمحان إلى وصف كلّ اللغة البشرية، ثم أضاف اللغويون قسما ثالثا أطلق عليه اسم «التداولية» وهو يعنى بعلاقات العلامة اللغوية بمستخدميها»(3)، أي أنّ الاتجاه التداولي ينصبّ اهتمامُه بالدرجة الأولى على البعد الاستعمالي والإنجازي للكلام وللغة الخطاب، آخذا بعين الاعتبار كلا من المتكلم والسياق الذي ورد فيه الكلام، وبالتالي فإنّ التداولية يمكن عدّها من هذا المنطلق نظرية استعمالية وتخاطبية، من حيث تركيزها على اللغة في استعمال المتكلمين لها، وعلى وصف شروط التبليغ والتواصل التي تحكم هؤلاء المتكلمين ومقاصدهم من وراء استعمال السياقات اللغوية والمقامات الممكنة التي ينجز ضمنها موقف التواصل، وهو ما يذهب إليه أحد الباحثين في كون التداولية مذهبا لسانيا «يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب»(4)، ولعلّ هذا ما يسوق إلى البحث عن صياغة نظرية يتمّ من خلالها حوصلة العملية التداولية وأسئلتها، مما يجعل المقام يقتضي طرح أسئلة لسانية ومحاولة الإجابة عنها وهو مجال البحث التداولي على نحو» من يتكلم؟ من هو المتلقي؟ ماهي مقصديتنا أثناء الكلام؟ كيف نتكلم بشيء ونسعى لقول شيء آخر؟ ماذا علينا أن نفعل حتى نتجنب الإبهام والغموض في عملية التواصل؟ هل المعنى الضمني كان لتحديد المقصود؟»(5)، وهي الأسئلة ذاتها تقريبا التي وردت في ثنايا كتابات الباحثة «فرانسواز أرمينغو»(6) (F.Armengaud).

قد يبدو الانشغال بهذه الجوانب والكيفيات في هذا الإطار محدّدا وجليا ومتاحا دون تعقيد، غير أنّ مجرّد التمعّن في ماهية النظرية التداولية وأصولها، يطرح إشكالا معرفيا عضويا على مستوى الاصطلاح وكذا على مستوى المفهوم والتباساته، لا سيّما إذا ما أدركنا بعد التتبع والتقرّي بأنّ التداولية

باعتبارها مفهوما ونظرية وحقلا علميا لازالت تشكّل على الرغم من هويتها المحققة في مجال الدراسات الإنسانية، جهازا ملتبسا يصعب حينئذ الوقوف على حدوده الفاصلة بينه وبين مجالات معرفية أخرى تلتصق به، بحيث إنّ الإجماع لم يتحقق بعد بين الباحثين فيما يخصّ تحديد فرضياتها ولا فيما يخصّ مصطلحاتها، ويلاحظ بجلاء على العكس من ذلك إلى أي حدّ تشكل ملتقى ثريا تتقاطع داخله جملة من الاختصاصات والانشغالات لعلّ أهمّها «علم اللغة الخالص، والبلاغة والمنطق، وفلسفة اللغة، وكذلك علم الاجتماع وغيرها من العلوم المهتمّة بالجزء الدلالي من اللغة»(7)، فخاصية التداخل تبدو جلية بينها – التداولية– و بين تخصصات عديدة أخرى إذ شكّلت على السّواء اهتمام المناطقة والسيميائيين والفلاسفة والسوسيولوجيين والسيكولوجيين والبلاغيين وعلماء التواصل واللسانيين(8)، بل هناك من يعتبرها نشاطا قد حفزته علوم ومعارف مختلفة كعلوم الفلسفة واللغة والأنثربولوجيا وعلم النفس والاجتماع أيضا(9)، ممّا قد يعني أنّ التداولية في جوهرها صارت وكأنّها درس مركزي وحيوي، يقع في مفترق طرق مجموعة معارف وحقول فكرية وألسنية، قد تكون علة ذلك كونها مجالا خاصا بدراسة ظاهرة اللغة والتواصل وطرائق استعمالها(اللغة) ومن ثمّ فهي تلجأ إلى دمج مشاريع معرفية متنوعة في دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها(10).

غير أنّ أبرز حقل معرفي أثر في ظهور التداولية هو حقل «الفلسفة التحليلية» «la philosophie analytique»، والتي تعتبر لدى الكثير المنبع الأول الذي انبثقت منه أولى البوادر التداولية، لاسيما ما تعلق منها بظاهرة «الأفعال الكلامية» «les actes de langage» ولذلك فإنّ أكثر ما يشدّ الاهتمام في الفلسفة التحليلية هو ما انبثق من هذه الظاهرة التي انجرّ عنها ولادة التيار التداولي في البحث اللغوي لأنّ الفلسفة التحليلية هي السبب الرئيس في نشوء اللسانيات التداولية، فاضطلع باحثو ومنظرو الفلسفة التحليلية في المقام الأول بدراسة الجوانب الدلالية و التداولية لغات الطبيعية متجاوزين المقولة التي

ترى أن المشكل الفلسفي يكمن في اللغة ذاتها نحو تحديده في الاستعمالات السليمة لها دون النأي بها أو تجريدها من تداولها العادي[11]، كما أنّ نظرية **الذرائعية**[*] أو البراغماتية» «في هذه الفلسفة تعتبر أحد المصادر الرئيسة في طرح التداولية وتسميتها، ذلك أنّ المذهب الذرائعي هو أحد روافد التداولية وأنّ جذورها الجينية تمتدّ في الأصل إلى «منظري السيمياء أمثال «شارلز بيرس» و«شارلز موريس» و«جون ديوي»»، على وجه الخصوص، وتختلف دلالاتها حسب الحقل الذي تنبعث منه كالفلسفة واللسانيات والاتصال على أن سمتها الغالبة تظلّ في توجهها العملي»[12].

ولعلّ الفضل الكبير في إدراج مصطلح «براغماتيك» أي التداولية في الدراسات الألسنية يؤوب بالدرجة الأولى إلى «شارل موريس» (Charles Morris» (1901–1979» وهو اصطلاح كان في الأصل للفيلسوف» ايمانويل كانط»، قد أخذ به«شارلز بيرس» «charles.s.peirce» لاسيما في بناء نظرية شاملة للعلامات[13]، ولعلّ إسهامات «ش. موريس» في هذا الصدد أي في نشوء البحث التداولي ذات أهمية بالغة من حيث «تقسيمه الثلاثي المبدع بين حقول علم العلامات (النحو – الدلالة – التخاطبية أو التداولية)»[14]، كما أن «موريس» هو من جعل التداولية جزءا من السيميائية في معالجتها الصلة بين العلامات ومستخدميها ، بخاصة من خلال كتابه الذي نشره سنة 1938م موسوما بـ: «أسس نظرية العلامات اللغوية» (fundantions of the theory of signs)، وقد أشار في هذا الكتاب إلى أهمية دراسة ما يصنعه المتكلم عن طريق اللغة[15]، وبالتالي فهو يقرّ بالعلاقة العضوية بين مجال التداوليات والسيميائيات التي يراها أشمل من الأولى وذلك حين يصوغ مخططا للسيميائيات يؤسس من خلاله ثلاثة فروع لها وهي :

– النحو، علم التركيب (la syntaxe) والذي يعنى بدراسة العلاقات الشكلية

بين العلامات.

– الدلالة ، الدلاليات (sémantique la) وتختصّ بدراسة علاقات العلامات فيما بينها وبين الأشياء أي ارتباطها بالمعنى.

– التداولية والتي تُعنى بدراسة ارتباط العلامات بمؤوّليها أو مستعمليها، وضبط استعمالها في المقام أو دراسة العلاقات بين ما يسمّى المرسل أو المستقبل وعلاقتهما بسياق الاتصال(16).

يبدو أنّ التركيز على الجانب الاتصالي في العلامات أي علاقتها بمستخدميها، هو جانب انشغلت به التداولية أكثر من الطرح اللسانياتي القديم الذي اكتفى إلى حدّ كبير بعلمي التركيب (النحو) والمعاني (الدلالات) مهملا جوانب أخرى، بل يذهب التداوليون إلى أنّ اللغة «لا يمكن أن تنعزل عن استخدامها وتنحصرفي علمي النحو والمعاني، بل إنّ الاتصال يلعب دورا فاعلا إذا أردنا أن نفهم حقيقة اللغة»(17)، وهو ما قد يتجلى لدى «موريس» الذي نالت العلامات من اهتمامه جانبا مهما إلى الدرجة التي اعتبر فيها أن «كلّ علم يستخدم العلامات ويعبّر عن نتائجه بواسطة العلامات»(18).

ومنه فالعلامات في منظوره لها علاقة وثيقة بالفروع التي ذكرت آنفا، حيث يقتضي في البعد التركيبي بعضها بعضا، أمّا في البعد الدلالي فهي تعيّن شيئا ويسمّى المرجع أو المعيّن، ثمّ البعد التداولي الذي يعبّر فيه عن مؤوّل ما(19). إذن يتجلى بوضوح البعد السيميائي في تداولية «موريس» التي اتكّأ فيها على طروحات « شارلز بيرس» إذ اضطلع بإعادة إنتاج أهم تصوّراته، مستوحيا أبرز مفاهيمه النظرية، ممّا أسهم في خلق اتجاه متميّز في هذا الإطار وهو «السيمياء التداولية» «la sémiotique pragmatique» الذي يتصوّر مبدئيا العلامة كيانا ثلاثيا تتفاعل داخله العناصر التركيبية والدلالية والتداولية ضمن سيرورة مستمرّة، والذي كان لبيرس الفضل الأول في إرساء معالمه وأسسه، منطلقا من تحديده الشهير للعلامة في كونها هي كل الشيء

يحدّد شيئا ثانيا، لأجل الإحالة إلى شيء ثالث يحيل إلى الشيء الأول، وقد سمّى هذه الأطراف بـ (الممثلة، الموضوعة، المؤولة)، ولعلّ أثر «بيرس» قبل «موريس» في مجال النظرية التداولية يبدو تأسيسيا بوضوح لاسيما وأنه كان أول من استعمل مصطلح «البراجماتية» في مقال نشره سنة 1878م، والذي يعني لديه «أداء عمليا» أو صالحا لغرض معين[20] ثمّ تبعه في ذلك الفيلسوف الأمريكي «وليم جيمس» (1842-1910م) «William James» في إحدى محاضراته الموسومة بـ: «التصوّرات العقلية والنتائج العملية سنة 1898م»[21]، هذا بالإضافة إلى أنّ «بيرس» قد سعى بإصرار نحو التصدّي للنزعة التجريبية التي كانت طاغية ... وذلك بالعمل على نقلها من مجال المحسوس والتجريب حيث حصرها فيه التجريبيون الإنجليز إلى ميدان المعقول العام[22].

فضلا عن إسهام هؤلاء في بلورة النظرية وتطويرها وتجديد روحها، ينبغي الإشارة إلى أسماء أخرى كان لها القسط الوافر في فضل الإثراء أمثال الفيلسوف والرياضي الألماني «فريجه غوتلوب» «(1848- Frege Gottlob» 1925م) والذي يعدّ بشكل من الأشكال رائد اتجاه الفلسفة التحليلية من خلال تحليلاته اللغوية وهو الذي تأثر بأفكاره ثلة من الفلاسفة ذائعي الصيت، من بينهم «فيتغنشتاين وأوستن وسيرل وهوسرل وغيرهم وتجتمع عند هؤلاء مقولة مفادها أنّ فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة فهي التي تعبّر عن هذا الفهم»[23].

لقد اضطلع «لودفيغ فيتغنشتاين» 1951 -1889) «L. Wittgenstein»م) بدور هام في إطارطروحات الفلسفة التحليلية التي تأثر بها، حيث أسقط مضامينها على تحليل اللغة، فأسّس اتجاها جديدا يوسم بـ «فلسفة اللغة العادية» «la Philosophie du langage ordinaire»، والتي تختصّ بـ«الحديث عن طبيعة اللغة وطبيعة المعنى في كلام الرجل العادي»[24]، وبذلك كان قوام بحثه في المعنى أنّ هذا المعنى غير ثابت وغير محدّد وينبغي تفادي البحث

المنطقي المحض في شأنه، وأمّا الانجليزي «جون أوستين» «Jhon.l. Austin» (1911–1960)) صاحب الكتاب الشهير» كيف نصنع أشياء بالكلمات «how to do things with words»، وذو الفضل الملحوظ في ظهور التداولية كنظرية ومنهج، وتلميذه «جون سيرل «(-1932 «Jhon.R.Searle م)، فإنهما يعدّان من أبرز مؤسسي الاتجاه التداولي كما أنهما أسّسا لنظرية الأفعال اللغوية أو أفعال الكلام «les actes de langage»، التي تنهض على فرضية رئيسة مفادها أنّ الجمل في اللغات الطبيعية لا تنقل مضامين مجرّدة، وإنما تؤدّي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات(25)، وهي النظرية التي تنظر إلى اللغة كذلك على أنها «أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلا واحد منها، فعندما يتحدّث المتكلم فإنه في الواقع يخبر عن شيء، أو يصرّح تصريحا ما ، أو يأمر أو ينهي أو يلتمس أو يعد أو يشكر»(26). كما يمكن أن ينضاف إلى هؤلاء أثر فيلسوف اللغة الانجليزي «بول غرايس» «Herbert.P.Grice» (1913–1988))»، والذي تجلى في تطوير الدرس التداولي لا سيما في حديثه عن مبادئ «نظرية المحادثة» و«التعاون» المنبثقة من مناخ الفلسفة التحليلية(27)، ويقصد بمبدأ التعاون الذي يعدّ أحد المبادئ العملية الأساسية للفعل التداولي أن يكون أطراف العملية التواصلية متعاونين فيما بينهم لتسهيل هذه العملية، وهو ما يفرض على المتكلم مثلا أن يراعي حالات المخاطَب (المتلقي أو السامع) لغويا واجتماعيا ونفسيا وثقافيا، ومن ثمّ يطلب من المتكلم أن يسخّر لإنجاح العملية ما قد يعين من وسائل التبليغ كالإشارة والملامح والحركة وذلك بحثا عن تعاون من الطرف المستقبل بالإصغاء والانتباه والتركيز والاهتمام بالفهم وغيرها من العوامل المسهلة في تلق ناجح وجيد، كما لا ينبغي تجاهل إسهامات وجهود علماء وفلاسفة آخرين كثر شاركوا جميعا في تطوير النظرية التداولية والتأسيس للعديد من مفاهيمها مثل: «رودولف كارناب» و«بارترون روسل»، و«رومان جاكبسون»، و«فرانسيس جاك» و«أوزوالد ديكرو»

و«جان ميشال آدام» و«آلان بيريندونيه» و«ر.مارتن» و«إيرك دونالد هرش» والفيلسوف الأمريكي «ريتشارد رورتي» والفيلسوف الفرنسي «جان فرانسوا ليوتار» و«جيرار جينيت» وغيرهم.

التداولية: إشكالية المصطلح:

لقد سبق الحديث في موضع سابق عن تداخل وتقاطع «التداولية» مع حقول أخرى، ممّا أفرز جملة من المصطلحات التي يلبس بعضُها بعضا إلى حدّ الالتباس والاضطراب الدلالي، بخاصة وأنّ المصطلحات لدى البعض «مجامع للحقائق المعرفية وعنوان به تتميّز بها كلّ واحدة منها عمّا سواها، وليس من مسلك يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية»(28)، ولهذا فإنّ الاضطراب الحاصل في تحديد المصطلح الأنسب والأدقّ، قد يكون مصدره «عدم التمييز في غالب الأحيان بين المعنى الوضعي والمعجمي والمعنى الاصطلاحي المؤطر بالسياق، وهذا اعتمادا على ما تقدّمه المعاجم العامة في تحديدات مفهومية عامة غير مؤطرة بأسباب استعمال المفهوم ثقافيا وعلميا»(29)، وهو ما يفرض الاحتكام إلى مقاييس دقيقة في وضع المصطلح مثل التقيّد بالسياق الذي ورد فيه ضمن إطار نظرية معيّنة.

ولقد أثمرت النظرية التداولية كوكبة من المصطلحات والمفاهيم، إلى حدّ التعدّد والتداخل والانتشار، ولعلّ أول مصطلح قد أصابه نصيب كبير من الخلط والاضطراب هو مصطلح «التداولية» طبعا الذي تداخل كثيرا مع مصطلح «الذرائعية» كونها ترجمة لمصطلح أصلي واحد وهو «Pragmatique» أو «Pragmatics» وكذا «Pragmatisme» أو «Pragmatism»، خصوصا إذا ما وقفنا على الدلالة المعجمية للمصدر الأجنبي والذي يعود إلى الكلمة اللاتينية «Pragmaticus» التي يؤرّخ لاستعمالها بالقرن الخامس عشر ميلادي (1440م)، والتي تبنى على الجذر (pragma) ومعناه الفعل (action)،

ثمّ صارت اللفظة بفعل اللاحقة تطلق على كل ماله نسبة إلى الفعل أو التحقق العملي[30]، وهو ما يجعل المصطلحين في تقاربهما (البراغماتيك والبراغماتيزم) يبدوان بمعنى واحد، ولكنهما يختلفان إلى حدّ شاسع في الدلالة والاشتغال، غير أنّ الذي ورّط الباحثين في هذا النوع من الالتباس هو علاقة «التداولية» باعتبارها بحثا ألسنيا، بالمذهب الفلسفي الذي يسمّى بالذرائعية أو البراغماتية (pragmatisme)، وقد أشار إلى هذا الخلط أحد الباحثين في قوله» يجب ألا نخلط بين علم التداولية pragmatics والمذهب البراجماطي pragmatism وهو المذهب الفلسفي الذي يحبّذ التركيز على كلّ ما له أهمية عملية للبشر ويتجنّب البحث في القضايا المطلقة أو المجرّدة»[31]، مما يعني أنّ الفصل بينهما أمر حتمي رغم اشتراكهما المبدئي في أبعاد واحدة كالغاية والمقاصد الفعلية في الواقع العملي، مع الإشارة إلى أنّ مصطلح «البراغماتية» بالمعنى الفلسفي أقدم نسبيا من مصطلح «التداولية»، وذلك لأنّ «البراغماتية» فلسفيا» اسم جديد لطريقة قديمة في التفكير بدأت على يد سقراط، ثمّ أرسطو والرواقيون بعد ذلك»[32].

ومنه فترجمة مصطلح «pragmatique» حينا وتعريبه حينا آخر تما من هذا المنطلق ومن منطلق وجهات النظر المختلفة في مقياس الاصطلاح واصطفاء المكافئ الأنسب، فتعدّدت على هذا الأساس مصطلحات شتى مثل: التداوليات، الذرعية، الذرائعية، مذهب الذرائع، النفعية، المقامية، الوظيفية، السياقية، البراغماتية، البراجماتية[33]، ومثل: البراكمتية وعلم المقاصد والدراسة الاستعمالية والذريعيات[34]، فضلا عن مصطلحات أخرى لا تقلّ إثارة ولفتا للنظر على نحو: البراغماتكس[35]، البراغماتزم، البراكماتية[36]، وكذا «الذرائعية الجديدة» (New pragmatism)[37]، ثمّ «البراجماتية اللغوية أو اللسانية في مقابل البراجماتية بالمفهوم المطلق»[38].

لعلّ الاضطراب في وضع مصطلح موحّد ومؤسس ومقنع، قد أصاب

مختلف اجتهادات الدارسين والباحثين، جعلت المتلقي لا يستقرّ على مصطلح واحد يتبناه ويتناول به البحث اللغوي التداولي، غير أنه يجدر بنا هاهنا أن نومئ بنوع من الخصوصية إلى أحد الباحثين البارزين في الاشتغال على هذا المصطلح (التداولية) واصطناع ما يقابل المصطلح الأجنبي، كونه يعتبر صاحب الفضل الأول في تشكيل المصطلح واعتماده وهو المفكر المغربي» طه عبد الرحمن» في بداية السبعينيات من القرن العشرين، مفضلا مصطلح «التداولية» و«التداوليات» على مصطلح «البراغماتية» المعرّب ذي اللفظ الأجنبي، وذلك في قوله» وقد وقع اختيارنا منذ 1970م على مصطلح «التداوليات» مقابلاً للمصطلح الغربي (براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتباره دلالة على معنيين في «الاستعمال» و«التعامل» معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولاً من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»(39)، وبذلك يكون مصطلح التداولية أو التداوليات من المصطلحات التي نالت رواجاً واستئناساً بل صار مهيمنا في استعمالات الدارسين والمشتغلين، وهو المصطلح ذاته الذي مدحه أحد الباحثين واصفاً إياه بالخفة والسّلاسة(40).

التداولية لدى العرب القدامى:

لعلّ موضوع التداولية في التراث العربي موضوعٌ له امتداداته ومنابته في أغلب مدوّنات البحث العربي بشئ من الوعي والتركيز، وذلك قبل أن يصبح للنظرية رؤية علمية مضبوطة ومعايير منهجية محدّدة، مثل بقية العلوم والمعارف الحديثة الأخرى، وهو ما يذهب إليه أحد الباحثين في تأكيده شمولية الاهتمام بالموضوع لدى مختلف الدارسين وعلماء العرب بحيث إنّ «النحاة والفلاسفة المسلمين والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، ورؤية واتجاهاً أمريكياً وأوربياً، فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة»(41).

يبدو أنّ العرب على هذا الأساس قد حاولوا الاقتراب من الدرس أو

التفكير التداولي استنادا إلى علوم عديدة عرفوها وانشغلوا بها كالنحو والنقد والخطابة وعلم الأصول وعلم البلاغة لاسيما الأخيران منها، إذ يمثل علماء الأصول إلى جانب البلاغيين في التراث اتجاها فريدا يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية(42)، كما درسوا البنية وخصائصها وعلاقاتها بالمقامات ، ووصلوا بين المقال والمقام، وهو شأن بلاغي بصورة خاصة، وكأنّ مفهوم التداولية في نظر الناقد «صلاح فضل» جاء «ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة «مقتضى الحال» وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية «لكل مقام مقال»(43)، أو كأنّ البلاغة في جوهرها لديه تداولية لأنها «ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محدّدة للتأثير على بعضهما»(44).

وقد شكّل التواصل اللغوي أو نظرية الاتصال بشكل عام بأبعادها التداولية حقلا نظريا وتطبيقيا مهمّا في الدّراسة البلاغية، خصوصا على مستوى نظرية التأثير والمقام، أي عملية التأثير في المتلقي والتواصل بين المتكلم أو المرسل والسامع الذي يحظى في العملية البلاغية لدى العرب قديما بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم ، مع العلم بأنّ هذا الأخير هو الذي يقوم بإنشاء الخطاب وانفتاحه، غير أن السامع هو من يُنشأ له هذا الخطاب ويوجه إليه كما أنه يشارك مشاركة فعالة في إنتاجه ولو لم تكن مباشرة، ولذلك فإنّ المتكلم حين يراعي مقام الخطاب وأحوال السامع وأشكال إلقاء الخبر إليه وأنماط الطلب التي ينشئها وما إلى ذلك من ظروف الحديث المتنوعة، فهو إنما يستحضر السامع في كل عملية أبلاغية ولو بصورة ذهنية(45) وهكذا يتمّ بيان وظيفة المتكلم بالدرجة الأولى باعتباره المخاطِب في صياغة الرسالة وإنتاجها والتأثر والتأثير والإقناع والقصد من الاتصال والإبلاغ مع الوقوف على أغراض ونوايا المتكلم ،.بمعنى أن العرب قد تناولوا واهتموا بالخطاب فدرسوا ما يرتبط بالمخاطِب وكيفية

أدائه والمخَاطَب وطريقة تلقيه ، ولعلّ الجاحظ (ت 255هـ) في هذا السياق يمثل الأنموذج البارز في تحقيق البعد التداولي انطلاقا من كتابه (البيان والتبيين) الذي جاء فيه في سياق تعريف ماهية البيان «... على قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة، وحسن الاختصار، ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى، وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح ، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجع، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفيّ هو البيان الذي سمعت الله عزّ وجلّ يمدحه، ويدعو إليه ويحثّ عليه...والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامعُ إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام ، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[46].

قد تتجلى استنباطا من هذا القول بعض الوظائف التي تتضمن أهم عناصر العملية التداولية من تخاطب وتأثير وإقناع وإبلاغ المعنى وغيرها، ولهذا فإنّ هناك من اعتبر أنّ العلاقة بين البلاغة العربية القديمة والتداولية الحديثة ذات بعد جاحظي بالدرجة الأولى، ومن ثمّ الالتفات إلى إعادة الاعتبار إلى البلاغة العربية تحت عباءة جديدة وهي التداولية[47]، ونلفيه في موضع من كتابه المذكور سلفا يتحدث بصورة منهجية دقيقة وواعية عن فعل التواصل والتخاطب وما ينبغي للأطراف مراعاته خلال ذلك في إطار البعد التداولي للاتصال في قوله «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[48]، وهو ما يعضده كلام « أبي هلال العسكري» (ت 395هـ) حين يقول في السياق ذاته «وينبغي أن تعرف المعاني فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار

الحالات، فتجعل لكل طبيعة كلاما ، ولكل حال مقاما، حتى تقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات، واعلم أنّ المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال»[49].

لكن الحديث عن أثر الجاحظ في ذلك البعد لا يعني إطلاقا بأنّ الأمر مقصور عليه وعلى أبي هلال العسكري فحسب، بل هناك جهود عربية أخرى لا تقلّ شأنا ولا مستوى عن الإسهام في صياغة نظرية أدبية بلاغية تنطوي على مشروع الدراسة التداولية للغة والخطاب على نحو ابن قتيبة (ت 276هـ) وحازم القرطاجني (ت 684هـ) وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) وعبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) وأبو يعقوب السكاكي (ت 626هـ) وأبو بكر عبدالرحمن بن خلدون (ت 808هـ) وأبوالفتح بن جني (ت 392هـ) وغيرهم، الذين حاولوا جميعا تسليط الضوء على ظاهرة الخطاب والإقناع والتأثير ومقتضى الحال، وأداء المخاطِب وشروط خطابه، وطرائق التلقي لدى المخاطَب ثم مطابقة الخطاب لمقتضى الظاهر أو ما يخالفه، وغير ذلك من العناصر الجوهرية في النظام التخاطبي.

دلالات الخطاب: (Discours، Discourse، Speech):

يعدّ مصطلح الخطاب من المصطلحات الحيوية التي اتسمت بالشيوع والاستشراء والازدهار في العديد من الدراسات والبحوث الإنسانية المعاصرة، إذ طفق يُتداول ابتداء من المنتصف الثاني للقرن العشرين، وقد تجلى استعماله بصفة خاصة في مجال الأدب والنقد والفلسفة، وكذا في «الدراسات الألسنية الحديثة التي تأثرت بها نظرية الأدب والنقد الأدبي مع ظهور البنيوية في أواخر الستينات والسبعينات من القرن الماضي»[50]، غير أنّ هذا المصطلح قد تشعّب وتعدّدت مسالكه ومفاهيمه غير المتناهية[51]، فاختلفت بذلك دلالاته والتباساته مع مصطلحات أخرى كمصطح النص، ولعلّ مناط الاختلاف في تحديد معنى واحد له قد تولّد باختلاف الفهم وتطوّراته لدى الباحثين في النظر

إليه[52]، ومن ثمّ فإنه – الخطاب – قد استولى على قسط وافر من العناية والمدارسة، وذلك باعتباره «نمطاً من الإنتاج الدال، يحتلّ موقفاً محدداً في التاريخ ويشغل علماً بذاته»[53].

يأخذ لفظ الخطاب لغويا معنى المشاركة بين طرفين أحدهما مخاطِب والآخر مخاطَب أي متكلم ومستمع، تكون بينهما عملية تواصل ورسالة يقصد من ورائها التبليغ والإفهام ، فقد جاء في لسان العرب أنّ الخطاب «مراجعة الكلام وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا وهما يتخاطبان»[54]، وهو أيضا «توجيه الكلام نحو الغير للإفهام، وقد يعبّر عنه بما يقع به التخاطب، قال في الأحكام: الخطاب اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه»[55]، ويعرّف في موضع آخر على أنه «الكلام الذي يقصد به الإفهام، إفهام من هو أصل للفهم والكلام الذي يقصد به إفهام المستمع فإنه لا يسمّى خطابا»[56].

لعلّها التحديدات ذات الطابع المعجمي، التي تتوافق إلى حدّ ما مع أحد التعاريف الاصطلاحية الحديثة في كون الخطاب هو «الصيغة التي نختارها لتوصيل أفكارنا إلى الآخرين، والصيغة التي نتلقى بها أفكارهم، ... إنّ الخطاب يتجاوز هذا المفهوم الضيّق، ليدلّ على ما يصدر من كلام أو إشارة، أو إبداع فني»[57]، وهو ما يمكن أن يشكّل صيغة التفاعل بين طرفين أو أكثر في عملية التلفظ، أحدهما يرسل الكلام والآخر يتلقاه ، إذ يقوم الخطاب على «التلفظ أو القول بين طرفين: أحدهما مخاطِب وثانيهما مخاطَب»[58]، أو هو ذاك الذي «يرتبط باللغة من حيث هي أداة للتواصل بين طرفين، تتم بواسطتهما الدورة الكلامية وهما المرسِل والمرسَل إليه»[59]، كما يمكن أن نلفي صورة أخرى للتعريف به، من حيث محاولة تحديد مكوناته – الخطاب – ووحداته الدالة عليه، كأنّ يعتبر ملفوظا طويلا أو هو متتالية من الجمل تكوّن مجموعة منغلقة يمكن من خلالها تلمّس بنية سلسلة من العناصر[60].

ويمكن إجمالا الانتهاء إلى تعريف ذي صبغة ألسنية وتداولية، يحاول الوقوف على وظيفة الخطاب وماهيته وذلك حين يعتبر الخطاب «الملفوظ منظورا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل، والخطاب كل تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما»[61]، وهو ما يتفق إلى حد بعيد مع تحديد أحد الألسنيين المعاصرين البارزين وهو الفرنسي «إميل بنفينست 1902-1976 (E.Benveniste) الذي يرى بأن الخطاب قول يفترض متكلما ومخاطَبا ويتضمن رغبة الأول للتأثير في الثاني بشكل من الأشكال[82].

الخطاب والنص:

يظلّ حديثنا عن الخطاب مرتبطا بشكل جدلي بمصطلح آخر يتداخل معه ويتلبّس به، وهو مصطلح النص (texte) حيث نلفي نوعا من الخلط والالتباس بينهما، ينبغي هاهنا الإشارة إليه ومحاولة الوقوف على حدود كلّ منهما وماهية كليهما، وهو أمر قد حصل حسب أحد الباحثين « في الثقافة الغربية قبل انتقالهما إلى اللغة العربية عن طريق الترجمة ، وإن كان يغلب في التقليد الأوربي استخدام النص على حين يغلب استخدام الخطاب في التقليد الأنجلوأمريكي، بيد أنّ التداخل بين النص والخطاب من حيث هما اصطلاحان محوريان وعلمان لسانيان، مما لم يحسم أمرهما في الأدبيات، فتستطيع عبارات مثل(خطاب النص) و(نص الخطاب) و(النص بنية خطابية) و(الأدب خطاب نصي) و(الخطاب النصي)...وغيرها، تستطيع أن تؤكد التداخل والاشتباك بين هذين المصطلحين»[63].

ويذهب في السياق ذاته أحد الباحثين في تأكيد ذلك غير أنه يسوق موقفين مختلفين في النظر إلى المصطلحين من حيث التقارب والتمايز، فيجعل أحدهما ينهض على عدم التمييز بينهما، واستخدامهما بمعنى واحد، أو الدلالة على شيء واحد، وهو العمل الأدبي الذي ما فتئ أصحاب هذا الموقف يطلقون

عليه تارة مصطلح «خطاب» وتارة مصطلح «نص»، أما الموقف الثاني فهو يقوم على التمييز بينهما واستخدامهما بمعنى مختلف أو الدلالة على قيم ومعان نوعية مختلفة، ينطوي عليها أو يترتب على أساسها العمل الأدبي(64).

غير أنه بنظرة فاحصة ورغم إشكالية الالتباس بينهما ، فإنّ المرجّح لدى أغلب الدارسين هو جنوحهم لتغليب الخطاب على النص واشتمال الأول على الثاني، مما يعني أنّ الخطاب «أوسع من النص...إنّ الخطاب يتميّز بالطول، في حين النص قد يطول وقد يقصر»(65)، هذا فضلا عن أنّ الخطاب «يستخدم للإشارة إلى كامل سيرورة التفاعل الاجتماعي التي لا يشكل النص سوى جزء منها، فسيرورة التفاعل الاجتماعي هذه تشتمل- بالإضافة إلى النص- على سيرورة الإنتاج التي يكون النص نتاجا لها... وهو ما يجعل تحليل النص جزءا واحدا فحسب من تحليل الخطاب»(66).

لعلّ حدود الخطاب على هذا الأساس تبدو أوسع من تخوم النص، بوصفه بنية تركيبية ودلالية تتسع لتشمل وحدات وأنساقا تلفظية متعدّدة قد تنطوي على أكثر من نص، على نحو يمكن فيه «أن تتألف الجمل في خطاب بعينه لتشكل نصا منفردا، أو تتألف النصوص نفسها في نظام متتابع يشكل خطابا أوسع ينطوي على أكثر من نص مفرد»(67)، ممّا يجعل الخطاب فضاء قابلا لتفاعل ملفوظات كثيرة، ونسيجا لغويا قادرا على اختزال نصوص صغرى غير متناهية، بيد أنّ الاستثناء الوحيد في سياق التمييز بين مصطلحي الخطاب والنص، والاستكانة إلى رحابة الأول – الخطاب – وسعته، هو ذلك الذي وقفنا عليه حين يقلب أحد الباحثين المعادلة ويضع النص موضع الخطاب، فيمنحه سلطة الشمول والاحتواء بمبرّرات يراها منهجية وبنيوية، وذلك في اعتباره النص أشمل من الخطاب منطلقا من التصوّرات البنيوية للنص التي فتحته وجعلته عملية إنتاجية غير مرتبطة بالمؤلف، وسمحت بتعدّد دلالته وتفاعله مع نصوص أخرى(68).

التحليل التداولي للخطاب:

يرتبط ازدهار وفعالية الخطاب وحركية مفاهيمه، بتطوّر المعرفة اللسانية التي اتخذت منه موضوعا أساسيا ومركزيا للتحليل والتوصيف[69]، إلى الدرجة التي اعتبر فيها المنهج التداولي بديلا لنظريات أدبية رائجة اهتمت بتحليل الخطاب كلسانيات الجملة والأسلوبية والبنيوية ودراسات نسقية أخرى.

ولعلّ التحليل التداولي للخطاب الأدبي قد صار ينتهج في الآونة الأخيرة مسلكا يفيد فيه من بعض إجرائيات النظريات الألسنية والنقدية المعاصرة، لا سيما في استناده إلى أدوات النظرية اللسانية من حيث البحث في علاقة النص على مستوى أكثر من الجملة الواحدة، وكأنّ تجاوزَ حدث الجملة إلى مرحلة النص موضوعٌ وغاية للفعل النقدي واللساني، وذلك بتتبّع– على سبيل المثال– الإحالات النحوية والبنية الدلالية للخطاب برمّتها ، وكذا تحليلات الاتجاه البنيوي الفلكلوري بخاصة المنبثقة عن مبادئ «فلاديمير بروب» 1970 –1895 (V.propp)، مع تحليل الحكاية الشعبية، ثمّ ما أضيف إليها فيما بعد من صياغة جديدة معتدلة كالتي مارسها سيميائيا الناقد والألسني الفرنسي «غريماس» (1992 –1917) (A.J.Greimas) وغيره[70]، ومن ثمّ فإنّ الإجراء التداولي يسعى في تحليله الخطاب إلى التركيز على الجوانب الدلالية والسياقية التي تضبط مقاصد النص وغاياته ، حيث يمثل النص الأدبي فعلا تواصليا يؤكّد أهمية السياق في تفسير الكلام وتأويله.

يُوصل الخطاب بشكل ما بأساليب الأدب التي تعدّ في الأساس مظهرا من مظاهر اللغة، وهو المظهر الذي يسمح بظهور كينونته ووظيفية ، ومن ثمة يتجلى النص الأدبي نسيجا لغويا يتيح للطاقات التعبيرية الكامنة أن تنفجر من صميم الفيض اللغوي[71]، وهو ما قد يعني بأنّ الخطاب «الأدبي» هو في حقيقته لغة يمكن أن تخلق من لغة أخرى[72]، التي تنطوي على جملة

من عمليات التلفظ ووظائف الألفاظ وخصائصها التواصلية والجمالية التي تفرض فضاء لتلقي هذا الخطاب يخضع لسياقات واقتضاءات معيّنة ، ولعلّ أفضل وأبرز ضرب من النصوص الأدبية التي يحبّذ التحليل التداولي والاشتغال عليها بآليات مفتوحة، هو النص السردي الذي يعتبر هو الآخر نسيجا لغويا محكما من العناصر التي تشكله وتميّزه كالشخصيات والمكان والزمن والأحداث والوصف والحوار وتعدّد المستويات الأسلوبية، فيكون هذا مجال الدراسة التداولية حين تهتمّ بتحديد مميزاته الأسلوبية واللسانية منشغلة بتحليل «وحداته الخارجية المشكلة لعلاميتها منذ العنوان إلى آخر فقرة في الخطاب مرورا بدراسة نسيجه اللغوي والأسلوبي وتحديد البنى الزمانية والمكانية فيه إلى جانب تحديد شخصياته ووظائفها وطبيعة حوارها ومستويات الكلام في حكيها، ومن ثمّ محاولة تحديد الرؤية التي يتضمّنها الخطاب السردي»[73].

وهكذا يمكن أن يتّجه التحليل التداولي للخطاب بالدرجة الأولى إلى السعي نحو استنباط جملة القواعد والأساليب اللغوية والحجاجية (Argumentation) والسياقية والتلفظية التي تحكم الاستدلالات والتوقعات الدلالية ومن ثمّ إنتاج الدلالة ، مثل دراسة الحوار داخل النص الروائي ، وذلك بالتركيز على الكيفية التي يتمكن بها المتحاورون من الاستدلال على المعاني دونما وجود ما يدلّ عليها مباشرة[74].

الهوامش والإحالات

(1) د.صلاح الفضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، 1992، ص 20.

(2) ينظر المرجع نفسه : ص 20، وينظر أيضا مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء المغرب، 1988، ص 246.

(3) د.حسن مصطفى سحلول: نظرية القراءة والتأويل الأدبي وقضاياها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 11.

(4) د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية، في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص5.

(5) علي آيت أوشان: السياق والنص الشعري، من البنية إلى القراءة، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص 56-57.

(6) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، ط1، مركز الانماء القومي، المغرب، 1986، ص7.

(7) المرجع نفسه: ص95.

(8) ينظر د. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط1، بيت الحكمة، الجزائر،2009، ص64.

(9) ينظر فان ديك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات ، تروتعليق سعيد حسن بحيري، ط1، دار القاهرة للكتاب، مصر، 2001، ص104.

(10) ينظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب......، ص 16.

(11) ينظرمصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة ، ص 246.

(*) الذرائعية (pragmatisme) مذهب فلسفي أمريكي أسسه وليم جيمس وشارلز بيرس ومؤداه أنّ معيار صدق الفكرة أو الرأي هو النتيجة العملية التي تتأسس عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرّة، أو أنّ الأفكار المجردة تقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عمليا، وانه حين تكون الأفكار غير عملية فإنّ الواقع التاريخي والعملي يظلّ مهيمنا عليها ومن هنا أمكن تسمية هذه الفلسفة التي عرفت بها الثقافة الأمريكية بالفلسفة العملية.

(12) د.ميجان الرويلي ود.سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا، ط4، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، المغرب، 2005، ص167.

(13) Voir C.Normand : sémiotique et pragmatique ، revue desémantique et pragmatique n1، ed.sup'or، 1997،p106.

(14) فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ص 26.

(15) ينظر حسن مصطفى سحلول: نظريات القراءة والتأويل الأدبي وقضاياها، ص 11.

(16) ينظر خوسيه ماريا إيفانكوس: نظرية اللغة الأدبية، تر: د.حامد أبو أحمد ، دار غريب، القاهرة، 1991، ص 232.

(17) د.ميجان الرويلي، سعد البازعي: دليل الناقد الأدبي...، ص169.

(18) Charles Morris : fondements de la théorie des signes، in langages، n35، 1974،p19.

(19) idem ،p19

(20) ينظر يعقوب فام: البراجماتية أو مذهب الذرائع، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، ص 131.

(21) ينظر محمد الشنيطي: وليم جيمس، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1975، ص 72.

(22) ينظر د.حامد خليل: المنطق البراغماتي عند تشارلز بيرس، مؤسس البراغماتية، دار الينابيع، مصر – لبنان، 1996، ص 214.

(23) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب......، ص 23.

(24) المرجع نفسه: ص 20.

(25) ينظر د. طه عبد الرحمن: التواصل والحجاج، سلسلة دروس،كلية الآداب، أغادير ، المغرب، 1993، ص11.

(26) د. محمد محمد يونس علي: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد، بيروت، ص 34.

(27) ينظر المرجع نفسه: ص13، وينظر مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب...، ص171 .

(28) د. عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس– ليبيا، 1984، ص 11.

(29) سمير ستيتية: نحو معجم لغوي شامل موحد، مجلة أبحاث اليرموك، ع2، مج10، جامعة اليرموك، إربد، 1992، ص 164.

(30) ينظر: د. نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، ط1، بيت الحكمة للنشروالتوزيع، الجزائر، 2005، ص 18.

(31) د.محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة ، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 1996، ص 77-78.

(32) د.حامد خليل: المنطق البراغماتي عند تشارلز بيرس، ص214.

(33) ينظر خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص65.

(34) نظر د. عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، ط1، منشورات عويدات، بيروت- باريس، دار توبقال، المغرب، 1986، ص433.

(35) ينظر أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص8.

(36) ينظر تأليف جماعي (د.علي القاسمي وآخرون): معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1981، ص70.

(37) ينظرميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ص167.

(38) يوسف أبو العدوس: البراجماتية مصطلحا نقديا، منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني للنقد الأدبي، بإشراف د. عز الدين إسماعيل، القاهرة، 2000، ص67.

(39) د.طه عبد الرحمن : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص27.

(40) ينظر الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص01.

(41) حمد سويرتي: اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، مج 28، ع3، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص8.

(42) ينظر: د. أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، منشورات عكاظ، المغرب، 1989، ص35.

(43) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص21.

(44) المرجع نفسه: ص89.

(45) ينظر خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية،.....، ص175.

(46) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، ج1، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط3، مؤسسة الخانجي، القاهرة، دت، ص 75-76.

(47) ينظر محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص214.

(48) الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص 138-139.

(49) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري: كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تح علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص10.

(50) د. عبدالواسع الحميري: الخطاب والنص؛ المفهوم ، العلامة، السلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص90.

(51) ينظر عبدالرحمن حجازي: مفهوم الخطاب في النظرية النقدية المعاصرة، مجلة علامات في النقد، مج 15، ج7، النادي الأدبي الثقافي، جدة، 2005، ص 123.

(52) ينظر ميشال فوكو: حفريات المعرفة، تر: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1986، ص102.

(53) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص98.

(54) ابن منظور، جمال الدين: لسان العرب، ط1، دار صادر ، بيروت، ص361.

(55) حمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، ج1، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996، ص449.

(56) الكفوي، أبو البقاء : الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ط1،الرسالة، بيروت، 1992، ص9.

(57) سمير شريف ستيتية: اللغة وسيكولوجية الخطاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص18.

(58) عبدالرحمن حجازي: مفهوم الخطاب في النظرية النقدية المعاصرة، ص123.

(59) خالد سلبكي: التراث والخطاب، مجلة جذور ، مج 4، ع8، النادي الأدبي الثقافي، جدة، 2002، ص424.

(60) ينظر د.سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت– الدار البيضاء، 1988، ص17.

(61) لطفي الله الشملي: تحليل الخطاب الروائي: المفاهيم والتشاكلات، مجلة الراوي، ع 17 ، النادي الأدبي الثقافي، جدة، 2007، ص8.

(62) ينظر د. لطيف زيتوني: معجم مصطلحات نقد الرواية(عربي– انكليزي– فرنسي)، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، دار النهار للنشر، لبنان، 2002، ص88.

(63) محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ط1، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، 2005، ص7.

(64) ينظر عبدالواسع الحميري: الخطاب والنص؛.....، ص122.

(65) محمد العبد: النص والخطاب والاتصال، ص12.

(66) نورمان فيركلو: الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية، تر: رشاد عبد القادر، مجلة الكرمل،

ع64، مؤسسة الكرمل الثقافية، فلسطين، 2000، ص159.

(67) اديث كيروزويل: عصر البنيوية من ليفي ستروس إلى فوكو، تر: جابر عصفور، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص-279 280.

(68) ينظر سعيد يقطين: من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، 2005، ص 116-121.

(69) ينظر د.نعمان بوقرة: نحو النص، مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية الحديثة،بمجلة علامات، مج 16، ج61، النادي الأدبي الثقافي، جدة، 2007، ص22.

(70) ينظر صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص -96 97.

(71) ينظر عبدالرحمن حجازي: مفهوم الخطاب في النظرية النقدية المعاصرة، مجلة علامات في النقد، مج15، ج57، ص130.

(72) ينظر د. عبدالسلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، نحو بديل ألسني في نقد الأدب ، ط2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1982، ص117.

(73) د. نورالدين السد: الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النقد العربي الحديث، تحليل الخطاب الشعري والسردي، ج2، دار هومة، الجزائر، 1997، ص74.

(74) ينظر د. ميجان الرويلي وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، ص155.

* * *